

الغدير

[209] أخرجه البزار بإسناد رجاله ثقات. ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد 9 ص 115. والسيوطي في جمع الجوامع كما في الكنز 6 ص 408 وضعفه لمكان حبة العرنى وقد مر ج 1 ص 24: أنه ثقة. والحلي في السيرة 3 ص 374. وأنت إذا أحطت خبراً بهذه الأحاديث وإخراج الأئمة لها بتلك الطرق الصحيحة وشفعتها بقول ابن حجر في فتح الباري والقسطلاني في إرشاد الساري 6 ص 81 من: إن كل طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها. فهل تجد مساعداً لما يحسبه ابن تيمية من أن الحديث من موضوعات الشيعة؟ ! فهل في هؤلاء أحد من الشيعة؟ ! أو أن من المحتمل الجائر الذي يرتضيه أصحاب الرجل أن يكون في هذه الكتب شيء من موضوعات الشيعة؟ ! وهل ينقم على الشيعة موافقتهم للقوم في إخراجهم الحديث بطرقهم المختصة بهم؟ ! وأنا لا أحتمل أن الرجل لم يقف على هذه كلها غير أن الحق قد أخذ بخناقه فلم يدع له سبيلاً إلا قذف الحديث بما قذف غير مكترث لما سيلحقه من جراء ذلك الإفك من نقد ومناقشة، والمسائلة غداً عند الله أشد وأخزى م وتبعه تلميذه المغفل ابن كثير في تفسيره 1: 501 فقال بعد ذكر [سدوا كل خوخة في المسجد إلا خوخة أبي بكر]: ومن روى إلا باب علي كما في بعض السنن فهو خطأ والصواب ما ثبت في الصحيح]. وقد بلغ من إخبائات العلماء إلى حديث سد الأبواب أنهم تحروا (1) وجه الجمع (وإن لم يكن مرضياً عندنا) بينه وبين الحديث الذي أورده في أبي بكر ولم يقذفه أحد غير ابن الجوزي (شقيق ابن تيمية في المخاريق) بمثل ما قذفه ابن تيمية. وهناك لأئمة القوم وحفاظهم كلمات ضافية حول الحديث وصحته والبخوع له لا يسعنا ذكر الجميع غير أننا نقتصر منها على كلمات الحافظ ابن حجر قال في فتح الباري 7 ص 12 بعد ذكر ستة من الأحاديث المذكورة: هذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً وكل طريق منها صالحة للاحتجاج فضلاً عن مجموعها، وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات أخرجه من حديث سعد بن أبي وقاص، وزيد بن أرقم، _____ (1) منهم: أبو جعفر الطحاوي في مشكل الآثار، ابن كثير في تاريخه، ابن حجر في غير واحد من كتبه، السيوطي في اللئالي، القسطلاني في إرشاد الساري، العيني في عمدة القاري.